

رفضت السلطات الجزائرية قرار الحكومة التونسية القاضي بالسماح للرعايا الجزائريين بالدخول إلى تونس باستخدام البطاقة الشخصية دون الحاجة إلى جواز سفر، وعزت ذلك إلى الظروف الأمنية التي تحكم المنطقة المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا.

وقال مصدر مطلع بوزارة الخارجية الجزائرية لصحيفة "الخبر" الجزائرية الصادرة صباح الاثنين إن قرار الحكومة التونسية يدخل في سياق تدابير استباقية من جانب واحد مشيرا إلى أن السلطات الجزائرية ليست معنية بهذا القرار ولم تستشر بشأنه، ولم تشرك فيه باعتباره أنه يهم حركة تنقل رعاياها من وإلى تونس.

وأضاف المصدر أنه نظرا للحالة الأمنية التي تسود بعض دول الجوار في الشرق في إشارة إلى (ليبيا) فإنه لا يمكننا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ما يعني أن الجزائر لن تعلن من جانبها السماح لمواطني تونس بالدخول إلى الجزائر ببطاقة التعريف فقط، ولن تكون ملزمة باحترام العرف الدبلوماسي الذي يقضى بالمعاملة بالمثل بسبب التطورات الأمنية المتصاعدة في المثلث الحدودي المشترك بين الجزائر وتونس وليبيا، بفعل تحرك المجموعات الإرهابية، والتي دفعت الجيش التونسي قبل يومين إلى إعلان الصحراء التونسية منطقة عسكرية مغلقة.

وكانت الحكومة التونسية قد أعلنت قبل يومين السماح للرعايا الجزائريين ودول المغرب العربي عدا ليبيا، بالدخول إلى تونس ببطاقة التعريف الوطنية، بدءا من أول يوليو الحالي وقال مساعد وزير الخارجية التونسي عبد الله التريكي إن مواطني الدول المغاربية سيكون لهم بداية من يوليو حق العبور بمجرد استظهار بطاقة الهوية عوضا عن جواز السفر، إضافة إلى حق التنقل والشغل والتملك والاستثمار في تونس.

ودفع هذا القرار بعدد من الجزائريين إلى التنقل إلى مراكز العبور الحدودية بين الجزائر وتونس للدخول دون جواز سفر لكن مسؤولي شرطة الحدود بالمركزين الحدوديين ومصالح الجمارك الجزائرية رفضوا ذلك، وأكدوا أن إجراءات العبور العادية مازالت سارية المفعول، حسب قواعد القانون وأساسها جواز السفر.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/07/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com